

كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية.

المحاضرة السابعة

إن دراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات العلمية والاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية التي يمكن تحديدها في مايلي:

أ- تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.

ب- تقدير الدرجة التي يمثّل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

ج- دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

وفي ضوء هذه الخطوات يصل الباحث إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإثارة الطريق أمامه لحماية المجتمع أو للوصول إلى علاج للمشكلة.

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعرف ما يسمى (بفهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية) بمعنى أن يفهم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه... ولماذا؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس؟ وماهي العناصر الفعالة فيها؟.

وهذا الفهم يعتبر إطارا مرجعيا هاما للباحث في عمله وهو يساعد على تنظيم معلوماته التي يحصل عليها مما يوفر له الكثير من الوقت، ويساعده في النهاية على حل المشكلات بذكاء وفاعلية.

وعند دراسة المشكلة الاجتماعية نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات هي:

1- الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.

2- دراسة المشكلات الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، باعتبار أن المجتمع جسم متكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية وأن ثقافة المجتمع في هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي.

3- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا وكذلك المشكلات الاجتماعية مرتبطة ترابطا عضويا أيضا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المقام الأول إلى البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه ترتبط ارتباطا عضويا هي الأخرى، ولذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تداخل يصيب البناء الاجتماعي.

4- المشكلة الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع، وحل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.

5- ليس هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية وأن الحياة الاجتماعية تؤدي إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للهزات التي تصيب البناء الاجتماعي.

والدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية تقتضي دراسة علمية دقيقة للبناء الاجتماعي ونسق المعايير والقيم والعلاقات والسلوك لتساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهما أفضل وتمهد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي إلى التقليل من هذه المشكلات وتخفيف آثارها على الإنسان.

ومن بين المداخل الهامة والأساسية لدراسة المشكلات الاجتماعية مايلي:

1- الدين: فمنذ زمن بعيد كان الدين والدساتير القانونية يمثلان المنظورات الأساسية التي حددت أنواع المشكلات الاجتماعية، ويمثل الدين أداة أو مصفاة لتنقية التجربة الاجتماعية، فأسلوب الدين هو أن يدرك المشكلات ويحلها ويعيد ربط ما تسببه المشكلات من خلل، كما أن للمشكلات تعطي للدين قوته باعتباره عاملا مؤثرا من عوامل التكامل الاجتماعي.

2- القانون: هناك بطبيعة الحال علاقة تاريخية ومنطقية بين الدين والمداخل القانونية والمشاكل الاجتماعية؛ ففي القانون ينظر إلى أفعال كالقتل والسرقة على أنها إنحرافات عن النظام المعياري ومن هنا ندرك أن للقانون وظيفتين: الوظيفة الأولى بنائية، والوظيفة الثانية عقابية.

وهناك حقيقة هامة لا ينبغي إغفالها وهي أن المشكلة الاجتماعية لها واقع قانوني كالجريمة أو أي خرق للنظام القانوني، فالقتل يمثل جرما يحرك الأجهزة العقابية للدولة ككل، وهذا التحرك دائم من الناحية القانونية طالما أن هناك إثما.

3- الصحافة: يختلف مدخل الصحافة تماما عن أي مدخل آخر في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية، فقد كانت الصحف حتى القرن 18 (الاخبارية، المجالات) جدية بالذكر تكشف للعيان كل شيء وتحمي ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكري أو الخلق في المجتمع.

واليوم أصبحت الصحف والمجلات أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية، مثل إدمان المخدرات والبغاء، حيث أصبحت تمثل الركيز الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب اتجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانوني أو الأخلاقي، فالكشف والافصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأساسي والأسمى للفهم والمنع أو المنع أو الحماية أو العقاب.

